

Distr.: General
27 September 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البندان ٤١ و ٧٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص
المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية تركيا بشأن توقيع الإدارة القبرصية اليونانية على اتفاقات مع شركات دولية للتنقيب في البحر عن المواد الهيدروكربونية داخل ما يسمى بمنطقة الترخيص رقم ٧ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم البيان المرفق باعتباره وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٤١ و ٧٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بيان المتحدث باسم وزارة الخارجية، هامي أكسوي، ردا على التقارير الصحفية التي تفيد بأن الإدارة القبرصية اليونانية وقعت اتفاقات مع شركات دولية للتنقيب في البحر عن المواد الهيدروكربونية داخل ما يسمى بمنطقة الترخيص رقم ٧

إن الأنباء التي تفيد بقيام الإدارة القبرصية اليونانية بتوقيع اتفاقات مع شركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية للتنقيب في البحر عن المواد الهيدروكربونية داخل ما يسمى بمنطقة الترخيص رقم ٧ في المنطقة الاقتصادية الخالصة، التي حددها تلك الإدارة من جانب واحد في تجاهل تام للقبارصة الأتراك الذين يحق لهم التمتع بحقوقهم المشروعة على كامل الجزيرة، إنما هي مؤشر على عدم إدراك الإدارة القبرصية اليونانية لمدى عزمنا، على الرغم من كل التحذيرات التي وجهناها.

فحسب ما جرى مرارا التأكيد عليه وبيانه للمجتمع الدولي، لا يزال هناك جزء مما يسمى بمنطقة الترخيص رقم ٧ يقع داخل الجرف القاري التركي، الذي تم تسجيله لدى الأمم المتحدة.

وكما هو عليه الحال حتى الآن، فإن تركيا لن تسمح بأي شكل من الأشكال لأي بلد أجنبي أو شركة أو سفينة أجنبية بالقيام بأنشطة غير مآذون بها للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية واستغلالها ضمن مناطق ولايتها البحرية، وستواصل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوقها ومصالحها.

ونحن نكرر تحذيرنا القوي من أن الأعمال الانفرادية التي تقوم بها الإدارة القبرصية اليونانية، والتي تهدف إلى اغتصاب حقوق القبارصة الأتراك، لا تسهم في إرساء السلام والاستقرار في شرق البحر المتوسط. ولا يزال الاقتراح المقدم من القبارصة الأتراك من أجل التوزيع العادل للموارد الطبيعية للجزيرة مطروحا على الطاولة. غير أن التوقيع مؤخرا على هذه الاتفاقات، يدل مع الأسف على أن الإدارة القبرصية اليونانية ما زالت مصرة على إطالة موقفها غير المسؤول الذي يتجاهل الحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف الواجبة للقبارصة الأتراك فيما يتعلق بالموارد الطبيعية الموجودة في الجزيرة وحوها.

ونحن، مرة أخرى، ننصح الشركات المهتمة بعدم محاولة القيام بأي أنشطة هيدروكربونية في الجرف القاري التركي، ثقةً منها في التراخيص الباطلة التي أصدرتها الإدارة القبرصية اليونانية.